العرب
الثلاثاء 2021/11/02
السنة 44 العدد 12228

صراع إرادات في العراق بين حكومة أغلبية وحكومة محاصصة حزبية

تحالف الفتح يرفض الجلوس في المعارضة ويتمسك بثوب السلطة

تتجه الأوضاع في العراق نحو المزيد من التعقيد بين القوى الفائزة والمنهزمة في الانتخابات التشريعية، لاسيما بعد تصريحات زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي أبدى رغبة في تشكيل حكومة "أغلبية وطنية"، في تعارض مع ما تدفع باتجاهه إيران وأذرعها لتشكيل حكومة توافقية.

المنهزمون يتأهبون للسيناريوهات الأسوأ

بغداد - تقول أوساط سياسية عراقية إن شكل الحكومة المقبلة سيكون عنوان الخلاف الأبرز بين القوى الشيعية في العراق بعد الانتهاء من عمليات العد والفرز اليدوي الذي تنكب عليه هذه الأيام المفوضية العليا للانتخابات لحسم نتائج الاستحقاق التشريعي الذي أجري الشهر الماضي، والذي يلاقي اعتراضات واسعة من العديد من القوى لاسيما الموالية لإيران.

وتشير الأوساط إلى أن التيار الصدري الذي تصدر الانتخابات التشريعية بحسب النتائج الأولية يبدو مصرا على أن يكون صاحب اليد الطولى في عملية تشكيل الحكومة المقبلة واختيار رئيس وزرائها.

ويصطدم هذا الإصرار برغبة الإطار التنسيقي الذي يضم كلا من ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وتحالف الفتح الذي يشكل المظلة السياسية للميليشيات الشيعية الموالية لإيران، حيث يطرح الإطار التنسيقي تشكيل حكومة توافقية باعتبارها الخيار الأمثل بالنسبة إليه للبقاء ضمن المعادلة الحكومية.

مقتدى الصدر

أول ما ينبغي فعله مستقبلا للوطن هو حكومة أغلبية وطنية

وأفصح زعيم التيار الصدري ورجل الدين الشيعي مقتدى الصدر الأحد عن رغبته في تشكيل حكومة "أغلبية وطنية" لـ"تحقيق الإصلاح" في البلاد.

وقال الصدر في تغريدة له عبر تويتر "أرى أن أول ما ينبغي فعله مستقبلاً للوطن هو حكومة أغلبية وطنية". وشدد على ضرورة أن يكون في البرلمان "جهتان، الأولى هي الموالاة التي تشكل الحكومة وتأخذ على عاتقها الإصلاحات بمستوياتها كافة". وأما الجهة الثانية وفقا للصدر فهي "معارضة، ويكون توافقها استشارة ملزمة للأولى من دون تهميش، على أن يكون ذلك ضمن أسس الديمقراطية".

وشهد العراق منذ العام 2005 تشكيل سبع حكومات اعتمد فيها نظام المحاصصة الطائفية والحزبية، وقاد هذا المسار إلى تفشي الفساد والإفلات من العقاب، الأمر الذي دفع بالشارع العراقي إلى الانتفاض في أكثر من مرة كان أكثرها وقعا في أكتوبر 2019، وكان لهذه الانتفاضة تأثير سياسي قوي أفرز تبكير الانتخابات التشريعية بضعة أشهر عن موعدها على أمل تغيير نظام المحاصصة.

ويقول مراقبون إن تشكيل حكومة أغلبية في العراق من شأنه أن يمنح العراقيين أملا في وضع البلاد على مسار الإصلاح، فهذه الحكومة تعني أن تتولى الجهة الفائزة في الانتخابات مسؤولياتها كاملة، على خلاف المسار السابق القائم على قاعدة "الجميع يحكم والجميع يعارض".

ويشير المراقبون إلى أن الذهاب باتجاه تشكيل حكومة أغلبية لن يكون بالأمر الهين، حيث أن التيار الصدري ورغم فوزه في الانتخابات إلا أنه يحتاج إلى عقد تحالفات سياسية هي غير متوفرة حاليا في ظل الضغوط التي تمارسها التنسيقية الشيعية ومن خلفها إيران التي سبق أن أوصلت رسائل تحذيرية لكل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وكتلة تقدم السنية من مغبة الانخراط في تحالف مع الصدر يعزل الموالين لها.

ويرى المراقبون أنه حتى وإن نجح الزعيم الشيعي في كسر "المحرمات الإيرانية" فإن القوى المقابلة لن تسكت وقد تعمد إلى القيام بخطوات تصعيدية لإعادة خلط الأوراق مجددا، لأنها تعتبر أن الخروج من المعادلة الحكومية لا يعني فقط فقدان ثقلها في السلطة السياسية، بل أيضا خسارة موارد مالية هامة.

وأبدى تحالف الفتح مؤخرا تحفظاته على القبول بالجلوس في صف المعارضة، وقالت عضو التحالف مديحة المكصوصي في تصريحات الأحد "إن الجمهور العراقي حديث عهد بالديمقراطية وهو يريد الخدمات، ومن يذهب إلى المعارضة سوف يصعب عليه تقديم الخدمات إلى المواطنين ما يعني عدم إمكانية تطبيق الوعود التي وعدنا بها جماهيرنا".

وجرت الانتخابات التشريعية في العراق في العاشر من أكتوبر المنقضي، ووفق نتائجها الأولية جاءت الكتلة الصدرية التابعة للزعيم الشيعي مقتدى الصدر في صدارة الفائزين بـ73 مقعدا من أصل 329، فيما حصلت كتلة تقدم بزعامة رئيس البرلمان المنتهية ولايته محمد الحلبوسي (سُنية) على 38 مقعدا.

وحلت في المرتبة الثالثة كتلة دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي بـ34 مقعدا، بينما يعد تحالف الفتح أبرز الخاسرين في تلك الانتخابات بحصوله على 16 بعد أن حل ثانيا برصيد 48 مقعدا في انتخابات 2018.

وعقب إعلان النتائج الأولية للانتخابات تلقت بعثة "يونامي" ورئيستها جانين هينيس بلاسخارت انتقادات واسعة وتهديدات من قبل القوى المنهزمة، وذلك عبر احتجاجات نظمتها بالبلاد، ومن خلال حملات لناشطين يتبعون لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

طهران: لن نتفاوض مع الرياض بشأن حلفائنا

الرياض - أعلنت طهران الاثنين رفضها التفاوض مع الرياض بشأن حلفائها في المنطقة، مشيرة إلى أنه من المبكر الحديث عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ما لم "تتخذ السعودية خطوات مؤثرة".

وتعرف العلاقات السعودية - الإيرانية في الأشهر الأخيرة نوعا من التهدئة، بعد فتح الطرفين مجالا للتفاوض بوساطة عراقية، إلا أن مراقبين يشككون في أن تصل هذه المفاوضات إلى "خواتيم سعيدة" في ظل إصرار طهران على المضي قدما في سياساتها المعادية للمنطقة وفي مقدمتها دعم الميليشيات.

وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة في مؤتمره الصحافي الأسبوعي إن "حواراتنا مع المملكة العربية السعودية حول قضايا ثنائية وإقليمية، ونحن لن نتفاوض حول أصدقائنا مع أي أحد".

وأضاف خطيب زادة أن "الرياض تعلم أن سياسة الضغوط والحصار ضد الدول الأخرى قد فقدت تأثيرها منذ زمن طويل"، قائلا "إننا نقف إلى جانب الشعب اليمني وأصدقائنا"، في إشارة إلى المتمردين الحوثيين.

وتوفر طهران دعما وإسنادا قويين للمتمردين الحوثيين في مواجهة الحكومة اليمنية المدعومة من قبل تحالف عربي تقوده الرياض.

ويشكل الدعم الإيراني للحوثيين تهديدا مباشرا للأمن القومي السعودي ليس فقط على مدى المنظور في ظل استهداف المتمردين المتكرر لأراضي المملكة، بل وأيضا على المديين المتوسط والطويل خصوصا في حال نجح هؤلاء في فرض سيطرتهم على كامل شمال اليمن المتاخم للسعودية.

ويرى مراقبون أن إيران تسعى لخلق أمر واقع جديد يقوم على اقتطاع شمال اليمن وتحويله لدولة تحت سيطرة الحوثيين، يكون على تماس مباشر مع السعودية، وما القتال الشرس الدائر اليوم في محافظة مأرب التي تعد آخر معاقل الحكومة في شمال اليمن إلا تأكيدا لهذا المخطط.

ويشير المراقبون إلى أن المفاوضات الدائرة اليوم على خط الرياض - طهران لن تغير من سياسة إيران سواء في اليمن أو في غيره من دول المنطقة.

ووصف خطيب زادة الحوارات بين إيران والسعودية في بغداد بالـ"جادة وشفافة"، لكنه ربط نتائجها "بجدية الطرف الآخر في تجاوز التصريحات الإعلامية".

وحول ما إذا كانت المفاوضات قد اقتربت من إعادة فتح السفارات، قال المسؤول الإيراني إنه "من المبكر الحديث عن ذلك"، لافتا إلى أن "ما بدأناه في بغداد من حوار يهدف بالنتيجة إلى الوصول إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين".

وكانت العلاقات بين الرياض وطهران شهدت قطيعة دبلوماسية تامة منذ مطلع عام 2016، إثر اقتحام سفارة المملكة في طهران، خلال احتجاجات على إعدام السلطات السعودية رجل الدين الشيعي نمر النمر بموجب حكم قضائي صادر بحقه.

وقال خطيب زادة إن "نتائج الحوار الإيراني - السعودي تتوقف على سياسات الرياض"، مؤكدا أنّ المفاوضات التي تجريها طهران مع السعودية "جديّة وتتم مناقشة الملفات بصورة شفافة".

سعيد خطيب زادة

ما يزال من المبكر الحديث عن إعادة فتح السفارات

وشدد على أن موقف بلاده لا يتغير حيال ما أسماها بـ"الجزر الإيرانية والخليج الفارسي"، قائلا "إيران جار صبور ومحب للمنطقة ولكن لن تتنازل أبدا عن أي شبر من أراضيها".

وبدأت إيران والسعودية في أبريل الماضي مسارا تفاوضيا برعاية العراق، وتم عقد أربع جولات، ثلاث منها في عهد الحكومة الإيرانية السابقة، والجولة الرابعة هي الأولى في عهد حكومة الرئيس المحافظ إبراهيم رئيسي الذي تسلم الرئاسة الإيرانية في أغسطس الماضي.

وعقدت الجولة الأخيرة أواخر سبتمبر الماضي، ولم يعلن حتى اللحظة عن موعد الجولة المقبلة. وقال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان السبت لوكالة "رويترز" "لقد أجرينا أربع جولات من المحادثات مع طهران حتى الآن"، مضيفا أن "المحادثات كانت ودية ولكنها لا تزال في سياق استكشافي. ومازلنا نأمل أن تحقق تقدما ملموسا... لكن حتى الآن، لم نحرز تقدما كافيا لنكون متفائلين".

وحول عقد جولة أخرى من المحادثات، قال الوزير السعودي إنه لم يتم تحديد أي شيء "لكننا منفتحون على الاستمرار".

طفلة البدون تحرج الحكومة الكويتية

وتضع البرلمان أمام استحقاق إقرار قانون الحقوق المدنية

الكويت - شكلت واقعة طرد تلميذة تنتمي لفئة البدون من مدرسة في الكويت، إحراجا كبيرا للحكومة التي تعهدت بإعادة النظر في القرار الذي خلّف حالة من الغضب في الداخل، وأعاد تسليط الضوء على ما تواجهه هذه الفئة من معاناة، في غياب نص قانوني يحمي حقوقها الأساسية.

وقال نائب مجلس الأمة فايز الجمهور، إن وزير التربية علي المضف أكد أن الطفلة التي جرى طردها سوف تكمل دراستها وأنه أصدر تعليماته بذلك. وأضاف الجمهور في تغريدة على حسابه على تويتر "إنه لابد من حل قضية البدون الإنسانية والأخلاقية كليا والانتهاء من هذا الملف الذي يعاني منه أربعة أجيال".

وتفاجأت والدة تلميذة تبلغ من العمر ست سنوات من فئة البدون بقرار طرد ابنتها من مدرسة حكومية، بعد أسابيع من مباشرتها الدراسة.

وقالت والدة التلميذة في تصريحات لوسائل إعلام محلية إنه تم تسجيل ابنتها في المدرسة حسب النظم واللوائح والشروط التي أعلنت عنها وزارة التربية، مشيرة إلى ان جميع أشقائها في المدارس الحكومية.

وأوضحت الأم أنه تمت الموافقة عليها من قبل المسؤولين ودخلت الطفلة صفها الأول منذ بداية العام الدراسي، مشيرة إلى أنها تفاجأت السبت عندما تم إبلاغها بإخراج التلميذة من الصف إلى خارج سور المدرسة. وأوضحت أنها اتصلت بالمسؤولين الذين ردوا عليها بالقول "إذا موعاجبك (إذا لم يعجبك) راجعي وزارة التربية".

وكانت مواقع التواصل الاجتماعي عجت بانتقادات موجهة لوزارة التربية بشأن طرد الطفلة، وهاجم نواب القرار الذين اعتبروه مسيئا للكويت وشعبها.

وطالب النائب حمد المطر وزير التربية، تقديم توضيح قائلا إن ما حصل "إساءة للكويت ولنا جميعا، وسيكون لنا وقفة جادة ضد هذا الإجراء غير المقبول".

ويجد أبناء البدون في الكويت صعوبة في الالتحاق بمقاعد الدراسة، ورغم أن الحكومة تعفي الطلبة البدون من رسوم التعليم، بيد أن منظمات حقوقية تقول إن فئة كبيرة من "عديمي الجنسية" غير مشمولة بهذا القرار.

ويرى نواب أن ما حصل للطفلة هو وصمة عار تفرض التحرك والاستعجال للنظر في قانون يحمي حقوق هذه الفئة.

وهناك نص قانوني تقدم به عدد من النواب في مايو الماضي، يقضي بالاعتراف بجملة من الحقوق المدنية لهذه الفئة من بينها الحق في التعليم والعلاج والعمل والزواج وحرية التنقل في الداخل والسفر للخارج.

ووافقت لجنة شؤون غير محددي الجنسية في اجتماع عقدته الشهر الماضي على بنود القانون. وقال مقرر اللجنة النائب مرزوق الخليفة في تصريح للمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة وافقت بالإجماع على قانون الحقوق المدنية لفئة غير محددي الجنسية، على أن يدرج على جدول أعمال المجلس.

فايز الجمهور

لابد من حل قضية البدون الإنسانية والأخلاقية كليا

وأعرب الخليفة عن أمله في أن يتعاون جميع أعضاء مجلس الأمة والحكومة لإنهاء هذا الملف بضمان الحقوق المدنية والإنسانية لفئة غير محددي الجنسية.

ويرجح نواب أن يتم إقرار هذا القانون خلال الدورة الحالية لمجلس الأمة، خاصة في ظل توجه أميري لحل كل القضايا الشائكة.

وتقول البيانات الحكومية الرسمية إن 85 ألفا على الأقل من البدون يعيشون في الكويت، لكن النشطاء يقولون إن العدد قد يصل إلى 200 ألف.

ويواجه أبناء البدون ظروفا قاسية في الكويت حيث أنهم محرومون من أبسط حقوقهم الأساسية، ولطالما أثار هذا الملف انتقادات من المنظمات الدولية خصوصا وأن هناك مماطلة في حل قضيتهم.

وتعتبر الكويت أن معظم عديمي الجنسية لديها هم مهاجرون من دول أخرى قاموا بإخفاء هوياتهم الأصلية، وتصنفهم على أنهم مقيمون بصورة غير قانونية.

وكثفت السلطات الكويتية ضغوطها على مجتمع البدون خلال السنوات الأخيرة "للكشف عن بلدانهم الأصلية" أو قبول الجنسية التي يتم وضعها على هوياتهم، من قبل الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، وهو الجهاز الحكومي المعني بالتعامل مع هذه الفئة، بناء على تحقيقات أجرتها أجهزة الأمن الكويتية.

وتتزامن هذه الضغوط مع الوضع الصعب الذي تواجهه البلاد والضغوط المتزايدة على ميزانيتها العامة بعد فترة من انخفاض أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا.

ويرى مراقبون أن حسم قضية البدون بات ضروريا خصوصا وأن هذا الملف أصبح مصدر إحراج كبير للإمارة في الداخل والخارج.

وكانت واقعة محاولة انتحار شاب من "البدون" يبلغ من العمر 27 عاما في منطقة الصليبية في ديسمبر الماضي جراء وضعه المادي أثار موجة غضب واسعة في الكويت، وأسال الكثير من الحبر في وسائل الإعلام الأجنبية.

مصير البدون معلق داخل أروقة مجلس الأمة